

شدد على ان السماح بامتلاك الاسلحة خطيئة كبرى..الشيخ جلال الدين الصغير: الحلول المطروحة الان لحل الازمة السياسية ستزيدها تعقيدا

2012-05-11

أكد سماحة الشيخ جلال الدين الصغير امام جمعة براكا على ان جميع الحلول التي تطرح الان لحل الازمة السياسية في البلد لن تساهم في حلها بل ستزيد المشهد تعقيدا وانها ستعالج الخطأ بخطأ اكبر ولا يضيف الى النار الا نار جديدة .

وقال الشيخ جلال الدين الصغير في خطبة صلاة الجمعة من عل منبر جامع براكا المقدس اليوم ان لا الطريقة التي عرضها بعض الفرقاء بحجب الثقة عن رئيس الحكومة ه الخطوة المثلى ولا الحديث ايضا عن اجتماع وطني او مؤتمر وطني او ما الى ذلك هي خطوة سليمة كليهما لا يعالج الخطأ الا بخطأ اضافي ولا يضيف الى النار الا نار جديدة وحتى الحديث الذي يتكلم عن حل البرلمان والذهاب الى انتخابات مبكرة هو ليس بحل لان المشكلة الان ليست بحجب الثقة عن هذا او ذاك وانما المشكلة من بعد ذلك مالذي سيحصل .

وبين امام جمعة براكا ان " من ملاحظة سلوك الاطراف السياسية المتصارعة بدون استثناء لانرى احدا يحاول ان يهدأ الموقف اويحاول ان يسحب الامور باتجاه العلاجات وما يؤسف له اكثر ان المتصارعين بأجمعهم بلا استثناء اعطوا لخصومهم الكثير من الذرائع ,لان الجميع ارتكب اخطاء استراتيجية كبرى" مشيرا الى ان طبيعة المسارات الموجودة في هذه الايام تعرب ان هناك ارادة, وان كانت غير معلنة من خلال سياق الاحداث وطريقة التصرفات وطريقة المنحى الذي يتجهون به بالامور بهذا الاتجاه يؤدي بنا الى القول بأن هناك ارادة غير معلنة تحاول ان تؤسس لانقسامات هائلة في داخل النسيج العراقي .

وابدى الشيخ جلال الدين الصغير استغرابه من قرار الحكومة السماح بابقاء السلاح في داخل البيوت وقرارها بالسماح بامتلاك كل بيت بندقية في هذا الظرف متسائلا عن صاحب القرار في هذه القضايا عادا اياه خطأ استراتيجي كبير جدا داعيا الى سحب هذا القرار لانه سيمثل خطيئة كبرى

وتراجع خطير جدا في بناء الامن في هذا البلد وسيجعل الامور تزداد احتقانا ولا تزداد انفراجا .

وفيما يلي نص الخطبة:-

الأسف لتدهور أوضاع العراق الى الأسفل

يوسفني ومنذ مدة ليست بالقصيرة ان ابدا خطبتي السياسية بالاسف ولان الاحداث الجارية في العراق تتجه الى الاسفل ولا زالت الاوضاع منحدره ومنتجهة بسرعة كبيرة الى صراعات ربما تمثل نقله نوعيه قياسا الى الصراعات التي نراها في هذا اليوم, ولا ارى في سلوك الاطراف السياسية المتصارعه وبدون استثناء , احدا يحاول ان يهدأ الموقف او يحاول ان يسحب الامور باتجاه العلاجات وما يؤسف له اكثر ان المتصارعين بأجمعهم بلا استثناء اعطوا لخصومهم الكثير من الذرائع ,لان الجميع ارتكب اخطاء استراتيجية كبرى, لا اريد ان انتصر لاحد او ان اكون على احد ولكن طبيعة المسارات الموجودة في هذه الايام تعرب ان هناك ارادة, وان كانت غير معلنه ربما هؤلاء لا يريدون ولكن سياق الاحداث وطريقة تصرفاتهم وطريقة المنحى الذي يتجهون به بالامور بهذا الاتجاه يؤدي بنا الى القول بأن هناك ارادة غير معلنه تحاول ان تؤسس لانقسامات هائلة في داخل النسيج العراقي , وليس جديدا علي ان قلت بأن هذه الصراعات هي مقبله بشكل شديد على تقسيم العراق, وانا لا اتهم طرفا بعينه وانما اتهم الجميع, الكل متجه بهذا الاتجاه, والانكى من كل ذلك ان الاطراف ,كلها ايضا , فقدت سبيل العثور على , خط الرجعة, صحيح كلماتنا تحاول ان تهدى, وتحاول ان تثير الانظار باتجاه الخطر الموجود, لكن الصحيح الاخر ان بلدنا اودستورنا الذي وضع اليات محددة لفض النزاعات, نفس هذه الصراعات مزقت هذه الاليات ولم تبقى عليه شي يمكن الركون اليه او يمكن اعتماده.

الان العشائر حينما تتصارع فيما بينها نقول ان هنالك اليات لفض النزاع , حينما يتصارع اثنين نقول هنالك محكمة وهناك قانون ممكن ان يفض النزاع, لماذا؟ لان العشائر لم تمزق اليات التحاكم بمعزل عن كون مايعرف بسنن العشائر او ما الى ذلك هل هي صحيحة او غير صحيحة ولكن مثل هذه الاليات اوقفت دماء كثيرة , حصنت اعراض كثيرة , امنت العشائر من مخاطر هائلة جدا ولا شك ولا ريب ان بعضها خارج اطار الشريعة , لكن القدر المتيقن ان مثل وجود اليه لحل النزاع

ييقينا متفائلين بحل اي نزاع يحصل . المشكلة التي حدثت ان الدستور والذي يتحدث الجميع عنه وسبق لي ان قلت ان الجميع يتحدث بأسم الدستور والغائب الوحيد في هذه الصراعات هو الدستور , ايضا الكل متهم بهذه القضية. من مزق الدستور الان يتحدث ويريد العودة الى الدستور الجميع الان , كل الاطراف المتنازعة يتحدثون بالدستور كما ترون .اذن لماذا لا تعودوا للدستور وانتم تقولون نريد العودة الى الدستور,هذا البلد يسير من هوة الى هوة اخطر, ونفس السلوك الذي رأيناه في زيارة الاخ رئيس الوزراء الى كركوك وردة الفعل التي حدثت بعدها اسست لما هو اعمق لما كان موجود من خلاف وازافت له جرحا بليغا مابين الاطراف ورأيتم كيف تصاعدت التصريحات النارية وبقي المواطن ودستوره وقانونه هو الغائب الوحيد جدا او الغريب ما بين هذه الاطراف.

لايوجد بريء بين المسؤولين في غياب الدستور

الدستور حدد شيء ,اوجد ضابطين.. الضابطة الاولى ,قال ان هناك شيء اسمه المحكمة الاتحادية من شأنها ان يرجع لها في النزاعات و تستشار في الصراعات حول من هو صاحب الحق, هي تحدد ولكن الاطراف السياسية لما اجتهدت على ان تسييس المحكمة الاتحادية وهذا يعني انهم لعبوا بنار الية الرجوع الى حسم النزاعات والية حلها الان المحكمة الاتحادية متهمة من كل الاطراف بأنها مسيسة ودليل تسييسها من ابسط مايكون. وهذا يعني اننا خرجنا من دائرة احدى اليات فض النزاعات وانها خرجت من ايدينا , لا يوجد هناك جهة يمكن ان نرجع لها و تقنع الاطراف, الان العبرة بقناعة الاخر في ان هذه المحكمة يمكن ان تعطي حقا وهذه القناعة الان ارتفعت.

اتذكر اثناء وجودنا في البرلمان السابق كان هناك شيء في احد القضايا قالوا نذهب الى المحكمة الاتحادية ونأخذ منها قرار بالطريقة الفلانية, وهذا الحديث معناها انها بأيدينا ومادام انها بأيديكم فلا تستغرب ان لا يثق بها احدا بعد ذلك ونبهنا في وقتها وقلنا ان اللعب بهذه النار قد يأتي لكم بفائدة اليوم ولكنه غدا سيحرقكم وتذكرون قصة الاغلبية المطلقة عندما فسرتها المحكمة الاتحادية وهو امر معروف في كل العالم بان الاغلبية المطلقة لاغلبية عدد الاعضاء , جاءت وفسرتها لعدد الحضور ونزلت وفي وقتها كان البرلمان مئتين وخمسة وعشرون من النصف الى نصف الحضور يعني ان عدد الجالسين اذا كانوا مئة وثلاثون فان سبعون بالمائة منهم يمثلون الاغلبية المطلقة . وقلنا ان هذا الامر اذا كان اليوم لكم فانه غدا قد يكون عليكم وللأسف لم يسمع الكلام واليوم

وصلنا الى اي نتيجة, وصلنا الى انه المحكمة الاتحادية ماعدت رقما يمكن الرجوع اليه لفض النزاعات.

الضابطة الثانية انه هناك اربع سنوات ان جهة تأتي نتيجة الانتخابات تحكم وبعدها هناك مفوضية مستقلة للانتخابات تأتي لتدير عملية انتخابات جديدة وهي ضابطه يمكن ان تردع من لم يلتزم بالقانون والان للاسف الشديد حتى هذه المفوضية هناك مساعي جديه لان تسقط ايضا بعنوانها طرفا لحل النزاع فاذا اخرجتوا قطبي حل النزاعات من الدائرة مالذي سيبقى لكم غير النزاع واشتداده والنزاع بطبيعته يعطي نزاع اخر ويعبر ويفرز اشكال جديدة من النزاعات والالام لهذا الشعب وهو ليس ناقص مشاكل

الذي يتصور ان الفتنة الموجودة في العراق انتهت فانه مشتبه ,الذي يتحدث عن وجود ارهاب وخلايا نائمة فكيف ستبقى نائمة اذا كان بيتك غير محصن فلن تبقى تلك الخلايا نائمة على ان تنهبك ,الوضع في العراق الان يشبه احدا يجلس في شارع وقرر ان يوسع بيته بعد ان ضاق به المكان ولم يأتي للتفاهم مع الجيران وقال لهم هذا لكم وهذا لي واريد ان اوسع بيتي ولكنه قرر ان يتوسع فبدأ بالتهديم ولماذا تعتقد انك وحدك تمتلك معولا للتهديم مثلما انت تبدي بالتهديم فالآخر قادر ان يهدم ايضا وتحت قاعدة (علي وعلى اعدائي) والذي يدفع الثمن هم اهل ذلك البيتين ويدفعون نتائج النزاع

هناك من يسأل الان ماهو الحل لهذه الازمة انا بتصوري ان الحل الان لا الطريقة التي عرضها بعض الفرقاء بحجب الثقة عن رئيس الحكومة هي المثلى ولا الحديث ايضا عن وطني او مؤتمر وطني او ما الى ذلك هي خطوة سليمة كليهما لا يعالج الخطأ الا بخطا اضافي ولا يضيف الى النار الا نار جديدة وحتى الحديث الذي يتكلم عن حل والذهاب الى انتخابات مبكرة نفس هذا الحل هو ليس بحل الان ليست بحجب الثقة عن هذا او ذاك وانما المشكلة من بعد ذلك مالذي سيحصل ؟ نحن اذا اسقطنا اليات التنازع فمن هو الذي يوقفنا كمتنافسين الكل يريد ان ياخذ والكل ان تتسابق من اجل على اقل التقادير لو احسنا النوايا تريد تؤمن نفسها من الخطر القادم يفكرون بهذا المنطق وليس ان فلان تصرف بالطريقة الفلانية وعلينا ان نرد عليها بالطريقة الفلانية ليس الشكل يجب ان تحسب الامور بشكل دقيق كل زوايا الموضوع وينظر لها بعين الجدية والموضوعية لا يوجد في السياسة الف

بدون باء ولا باء بدون جيم كل قضية وراءها توابع الان الحديث عن الانتخابات المبكرة شيء عظيم ولكن المفوضية الان متهمه والكل تتهم ارادات حكومية بانها داخله في داخل المفوضية من الذي سيذهب الى الانتخابات المبكرة اذا , حجب الثقة ,ايضا من الذي سيقول اسقطنا رئيس الوزراء وسنأتي برئيس وزراء اخر اسقاط الشيء سهل ولكن الاتيان بديل هو العملية الاصب وراينا في عملية تشكيل الحكومة كم احتجنا من الوقت الى ان وصلنا الى خراب البيت الكبير من خلال ماسمي باتفاقية اربيل والان الخلاف والنزاع هو على هذه الاتفاقية هذا يقول طبقت وذاك يقول لم تطبق والكل يتهم الكل النتيجة الى اين وصلنا الان بتلك الطريقة وكانت الاوضاع اكثر هدوءا والانفس اكثر ايجابية وصلنا بشق الانفس الى ذلك الموقف ومن نعم الله اننا لم نشترك في تلك القضايا جميعها لاننا كنا نرى المشهد مسبقا وقلنا في وقتها ان الامور لو تشكلت بتلك اما تتشكل لتكون شكل ازمة وهذه الطريقة ستؤدي الى وانتقدونا الناس في وقتها بشكل كبير ولكن وصلنا الان الى ازمة ومن هو المبطل من هو المحق ضاعت ولا يمكن للانسان ان يحكم على القضايا لان هناك الحدث الفلاني والحدث ما يوجد تحت الحزام هو مما يعلن التي تحت الحزام ما بين وللأسف لاتوجد قدرة لان يأتي من يتحدث ويكشف المستور واعود لاقول انه لا يوجد برئ في هذه الصراعات هذا الذي يبكي على الدستور وذاك الذي يبكي على التوافقات وذاك الذي يبكي على الوطن وما الى ذلك, المواطن والوطن هو الغائب الوحيد والدستور هو الغائب الوحيد والفقير هو الغائب الوحيد في كل الذي يجري .

القرار الخاطئ بالسماح بوجود سلاح في كل بيت